

واما هو للفتا على به وحكم ما بعد عن اليد من اليد
 والذي كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مجردا عن الحليم خاتبا عن الزينة قال الحق بالامام
 صرف ما في محدد هذا من الذهب والفضة في الفقرة
 والمسالكين وغير ذلك من مصالح الدين فهذه الامور
 الحائز عن المصالح الاولي صحتها في المصالح **قلت**
 عن سؤالك هذا اجوز اولها ما قدمناه في حليم
 السيف فانه بما له صالحها صابا لظهار التهيئة
 وسين الجواز في حليم الذهب كالمختصه او لا وقرنا
 وتاينها ان قولكم اما هو للفتا على وحكم ما بعد
 من اليد على اليد غير مسلم لان هذا وان كان هو
 الاصل في استعمال المخذع فان الامام قد صرف
 استعماله الي غيره هذا الوجه وهو عند الامام من اعظم
 الاستلحة واحسنها واخفها وارضاها فاحاد الامام
 له ليس لحد التثا عليه بل لانه سلاح عظيم اذ كان
 من ميامم في الحد والمضا وجوده في العوار والسبا
 المبع من السيف واخف موثقه وثيقه للامام ما رب اخرى

ما لفتا

قائلها ان قولكم صرف ما في الذهب المذبح والوجه الفرس
 غير شديد لانه بئس هذا على ان الحليم الذهبي
 في المخذع لا يصلح فيها وقد ايتنا كره وجه المصلحة
 ما وبها وهو طهار التهيئة واذ اذنت جواز حليم
 السيف بوجه ما فهو يجيز في حليم المخذع اجوز
 اثبت اذ كان انتفاع الامام به اكثر لانه لا يكاد
 يتصرف في سائر الاوقات ولا يحلوا عنه في جهة
 الحيات **لنا ايضا** تحريم جواب اخر عن هذا السؤال
 ما تريد ان يقولكم الاولي صرف حليم المخذع الى
 الفقرا والمسالكين اعلا طوبى الوجوب له على طوبى
 كالتحجب والا فلو كان الاولي **فارونا**
 وجه الوجوب ليله ولا طوبى لغير اذكار حال
 الحليم في المخذع كحال الحليم في السيف فكما
 لا تجوز صرف حليم السيف للفقرا لا يجب صرف حليم
 المخذع فيهم اذ لو كان واجبا لفعله الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو معصوم لا يحل بواجب
 فلما راي انه لا يفعل ذلك على غيره غير واجب
 وان قلت من بل على طوبى الاستجاب ففتا